

**المنظمات غير الحكومية الدولية : بين التأثير والتأثر**  
**International Non governmental organizations:**  
**Between Effecting and Being affected**



طالب الدكتوراه/ عبد الوهاب مرجان<sup>2,1</sup>

PhD(c)/ Abdelouahab Merdjana

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

University of Algiers 3,(Algeria)

<sup>2</sup> المؤلف المراسل (author correspondent): merdjana.abdel@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/25 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/25 تاريخ النشر: 2022/09/28



ملخص المقال: اللغة العربية: د. / علي زيتونة وسعود (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / وسام تواتي (جامعة الجزائر 2)

**ملخص:**

يتبنى هذا المقال مقاربة أنطولوجية وجيوسياسية للمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان متبعا تفحصا لتكوينها وتصنيفها وكذا وضعيتها القانونية وكيفية انتشارها. ويصبح عمل الباحثين والمحللين في هذا المجال أكثر تدقيقا بتركيزه على الوسائل التي تستعملها في التأثير على الحكومات وفي الظروف التي تتأثر بها لتماشي والرهانات التي تطرح عليها وبشدة ومن أبرز مميزات نشاط هذه المنظمات التي يجب أن تخضع لتحليل معمق من قبل الباحثين هي: (1) الإسهام والخبرة التي لا مناص منها. (2) المخاطرة التي يمكن أن تتسبب فيها بالنسبة للدولة الوطنية ومؤسساتها. كما يجب أن تركز هذه التحاليل وفق المقاربات التحليلية الموضوعية لتفصل في نقاط قوة نشاطات هذه المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بالنظر إلى معايير موضوعية (الاستقلالية والحياد... إلخ) المطلوبة من أجل أن يتمتع هؤلاء الفواعل الذين لا يمكن تجاوزهم شرعية العمل. كما يتطرق هذا المقال إلى حتمية التعامل مع هؤلاء الفواعل الجدد الذين يؤثرون على الدول ويتأثرون من السياسات العالمية الغالبة. ويخلص المقال إلى أنه من الصعب تجاهل هؤلاء الفواعل، الذين هم طرف في متناول القوى الجيوسياسية العظمى لا غيره، وبدل ذلك يجب العمل على مختلف الجهات للحصول على ما هو إيجابي ضمن نشاط هذه المنظمات، وعلى التحلي في آن واحد بالحنكة في اعتماد الاستراتيجيات الهادفة إلى التصدي إلى تأثيراتها السلبية.

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية الدولية؛ حقوق الإنسان؛ التأثير؛ الشرعية.

**Abstract:**

*This article adopts an ontological and geopolitical approach to international human rights NGOs, following an examination of their composition and classification, as well as their legal status and the way they are spread.*

*The work of researchers and analysts in this field becomes more accurate by focusing on the means that we use to influence governments and the circumstances in which they are affected to align closely with the stakes presented to them (and) sharply.*

*Among the most prominent features of the activity of these organizations that must undergo an in-depth analysis by researchers are:*

*1. Contribution and inevitable experience.*

*2. The risk it could pose for the national state and its institutions.*

*These analyzes must also be based on objective analytical approaches to detail the strengths of the activities of these organizations working in the field of human rights in view of the objective criteria (independence, impartiality, etc.) required so that these undergradable actors have the legitimacy of work.*

*This article also addresses the inevitability of dealing with these new actors who are a party in the reach of the great geopolitical powers and no one else, instead, it is necessary to work on the different sides to obtain what is positive within the activities of these organizations and at the sametime to have statesmanship in adopting the strategies aiming at confronting its negative effects.*

**Key words:**; non governmental organizations, human rights, impact, legitimacy.

**مقدمة:**

كانت حقوق الإنسان قبل الحرب العالمية الثانية مسألة منسية قلّ ما تم تناولها في السياسة الدولية. فغالبية الدول كانت تنتهك حقوق الإنسان بشكل منظم، فقد عمت ظاهرة التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية. أما الاتحاد السوفيتي، فقد كانت دولة بوليسية سرية إلى جانب ذلك، كانت بريطانيا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، بلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بالإمبراطوريات الاستعمارية في إفريقيا، آسيا والكرائيب، أما دول أمريكا الجنوبية والوسطى، فتميز تاريخها السياسي بسلسلة من الدكتاتوريات العسكرية وحكم القلة المدنية.

ضمن هذا السياق كانت حقوق الإنسان لا تعتبر موضوعاً شرعياً بالنسبة للعمل الدولي، بل مجرد مسألة سياسية داخلية تحظى على المستوى الخارجي في ممارستها بما تخوله صلاحية السيادة التي تتمتع بها الدول.

وعلى وجه العموم كانت العلاقات الدولية خلال القرون الثلاثة المنصرمة متمخورة حول مبدأ السيادة، فالدول التي هي فواعل أساسية في العلاقات الدولية كانت تراعى على أنها السيدة، أي أنها لا تخضع لسلطة سياسية أعلى كمبدأ أول.

والمبدأ الثاني الذي يعتبر دوماً لصيقاً بمبدأ السيادة ومتماشياً معه يظل مفهوم عدم التدخل، أي واجب عدم التدخل في مسائل هي أساساً ضمن نطاق الصلاحية القانونية الداخلية لتلك الدول السيدة، أما حقوق الإنسان التي تحيل إلى معالجة الدولة بمواطنيها ذاتهم وعلى إقليمها ذاته، فقد ظلت دوماً مسألة لا تتجاوز الحيز القانوني الداخلي.

فقد عرف القرن 19 و20 تدخلات قامت بها القوى الأوروبية العظمى والولايات المتحدة الأمريكية من حين إلى آخر بالتدخل في الإمبراطوريات العثمانية والصينية تحت ذريعة إغاثة مواطنيها الذين وقعوا تحت طائلة أوضاع تميزت باضطرابات مدنية أو من أجل حماية حقوق خاصة ومزايا يتمتع بها الأوروبيون والأمريكيون، وقليلاً ما تدخلت هذه القوى لحماية مواطنين أجانب من بطش حكوماتهم ذاتها.

وبالفعل، نادراً ما كانت مسألة حقوق الإنسان محل نقاش دبلوماسي بل أن قانون لاهاي الذي تم توثيقه في عهد مثل اتفاقية 1907، 1899 وقانون جنيف (القانون الدولي الإنساني) اتفاقيات جنيف 1949 والبروتوكولات الملحق بها لسنة 1977 التي قد حددت ما يمكن أن تقوم به الدولة للمواطنين الأجانب وليس لمواطنيها ذاتهم (أو الشعوب التي تمارس عليها حكمها الاستعماري)، ولعل الاستثناء الأساسي في كل ذلك هو الحملة ضد الرق، فقد أسست القوى العظمى لواجب إلغاء تجارة الرق خلال مؤتمر فيينا لسنة 1815 وما أن حلت سنة 1890 حتى تم إبرام اتفاقية تحرم تجارة العبيد.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل الأوضاع التي كان يعيشها العالم حتى النصف الأول من القرن الماضي، فالإشكالية المطروحة تتعلق بالسيرورة والعوامل المؤثرة في بروز المنظمات غير الحكومية الدولية كفاعل من فواعل النظام الدولي، التي سخرت لمعالجة مختلف الانتهاكات التي تمس البشرية. فما هي المتغيرات الدولية والإقليمية التي دفعت ل طرح هذه الآليات كفكرة لتطوير وترقية مجال حقوق الإنسان في العالم؟ وما مدى فعالية هذه المنظمات في تحقيق هذا الغرض في ظل الظروف والتحديات الصعبة التي تواجهها؟

#### - هدف الدراسة:

يتجلى الهدف الرئيسي من هذه الدراسة إلى تحديد وظائف ومهام هذه الفواعل غير الحكومية الدولية، خاصة بعدما أن أصبحت حقوق الإنسان لديها أجندة إنسانية محضّة، بين توظيفها واستغلالها أخلاقياً أو لتحقيق مآرب سياسية معينة تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول العظمى التي من ورائها.

#### 1- عرض مرحلي لأهم المحطات التي دفعت ب بروز المنظمات الدولية غير الحكومية:

لقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى حدثاً هاماً تعلق بمعالجة منظمة العمل الدولية بعض من حقوق العمال، أين أقرت عصبة الأمم على القوى العظمى حماية الأقليات العرقية في مناطق معينة وبهذه الاستثناءات التي تكاد تكون هامشية، يمكن الإقرار بأن حقوق الإنسان لم تكن مسألة مقبولة من مسائل العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الخطوة الأولى لجعل حقوق الإنسان مسألة من مسائل العلاقات الدولية من خلال إقرار المحاكم الدولية الجنائية العسكرية التي أنشأت بموجب لائحة طوكيو ونورمبرغ، الأولى لمحاكمة مجرمي الحرب العسكريين اليابانيين والثانية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين الألمان.

وعليه برزت حقوق الإنسان كحقّ باعتبارها موضوعاً معيارياً من مواضيع العلاقات الدولية. فإذا كان ميثاق عصبة الأمم المتحدة لم ينكر حقوق الإنسان، فإن ديباجة الأمم المتحدة قد تضمنت إشارة واضحة إلى حقوق الإنسان: " نحن شعوب الأمم المتحدة نقر بإيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الشخص الإنساني...".

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تعتبر وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان، صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 ديسمبر 1948 بوصفه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد، وللمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالمياً. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم.

ثم إنه وفي 9 من ديسمبر 1949 تم تبني الاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة جرائم الإبادة والمعاقبة عليها، وفتح المجال للدول المصادقة والانضمام. وفي اليوم الموالي تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يوفر لحدّ الساعة المحتوى الأقوى المصرح به دولياً بالنظر إلى معايير حقوق الإنسان، وارتباطها بميثاق الأمم المتحدة.

لقد كان من المنتظر أن يحدث هذا الإعلام زخماً كبيراً في مجال التكفل بإشكالية حقوق الإنسان على المستوى الدولي لكن اندلاع الحرب الباردة أوقف هذا التقدم.

وبعد نزول ما يعرف بالستار الحديدي في أوروبا الوسطى والشرقية سنة 1948 والانكسار النهائي للصين الشيوعية سنة 1949 لم تعد مسألة حقوق الإنسان سوى حلبة إضافية بالنسبة لصراع القوى العظمى. فمثلاً عرفت نهاية الخمسينيات قيام لجنة حقوق الإنسان التي كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية بمناقشة حرية الإعلام بشكل مكثف، لكنها تجاهلت كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكذا باقي الحقوق السياسية والمدنية الخاصة.

والحال، أن فترة الحرب الباردة قد عطلت عمل إعداد معايير وأسس حقوقية دولية إضافية بسبب كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجرد لائحة تبنّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وكونها ليست اتفاقاً أي أنها لا تكتسي الالتزام القانوني. وما حصل من تقدم ظهر في بداية الستينات مع مجهود إزالة الاستعمار بما أن قيام الأمم المتحدة ذلك الذي حدث في 1945 إنما تمّ في سياق تميز بكون جل دول آسيا وإفريقيا كانت تحت حكم الاستعمار.

فهذه الدول المستقلة حديثاً التي عانت من الهيمنة الاستعمارية كانت ذات اهتمام خاص بمسألة حقوق الإنسان وبذلك اكتسبت تعاطفاً متزايداً حتى لدى بعض الدول الغربية، الشيء الذي دفع بالمنظومة الدولية بالتأكيد من جديد على مسألة حقوق الإنسان، ففي ديسمبر 1966 تم استكمال الجهود الدولية لحقوق الإنسان. فهذان العهذان يمثلان بمعنية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللبنة الأساسية للشرعية الدولية.

والحقيقة، أنّ هذين العهدين اللذين يتميزان بشموليتهما، كانا يقتضيان في الحقيقة أن يتم تحقيق تقدم جوهري على مستوى العمل الدولي باسم حقوق الإنسان، وأن يكمن ذلك أساسا في تطبيق ومراقبة هذه المعايير التي تشكل، للأسف، مجالا مازالت الأمم المتحدة لم تحقق فيه النجاح الكامل. لقد بدأ التغيير في مجال وضع آليات الحماية مع نهاية الستينات ففي سنة 1967 صرحت اللائحة 35/12 الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجنة حقوق الإنسان وهذا لمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في دول معينة.

ورغم كل هذه الظواهر التي توجي بتقدم معتبر في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك محاولة الانتقال من مجرد إعداد معايير إلى خطوة أهم وهي دراسة كيفية قيام الدول بتنفيذها، فإنّ نجاح المنظومة الأممية لحقوق الإنسان ظلّ متواضعا في هذا المجال، وذلك يعود إلى بنية منظمة الأمم المتحدة ذاتها باعتبارها منظمة حكومية أنشئت بموجب اتفاق أبرم بين دول سيدة، ما يعني أنّ أعضائها تظلّ دوما دولا صاحبة سيادة.

ومع ذلك تواصل هذا التقدم نحو مراقبة حقوق الإنسان خلال السبعينات. وتجدر الإشارة هنا إلى ردة الفعل الأممية تجاه الانقلاب العسكري في الشيلي سنة 1973، حيث أنشأت الأمم المتحدة مجموعة عمل خاصة حول وضع حقوق الإنسان في الشيلي. وما إن حلت سنة 1976 حتى دخل العهدان الأمميان الدوليان لحقوق الإنسان حيز التنفيذ، بعد أن صادقت عليهما 35 دولة وصار بمثابة وثيقة ملزمة لها، وقد أدى ذلك إلى إنشاء لجنة حقوق الإنسان وتكليفها بمراقبة تنفيذ الدول للعهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية.

وفي سنة 1975 صار هذا الربط إجباريا، وصار إلزاما على سياسة العون الخارجية للولايات المتحدة أن تأخذ في الحسبان ممارسة حقوق الإنسان بالنسبة للدول التي ستحظى بالمساعدات وكان ذلك حدث فريد في تاريخ هذا البلد وعلى المستوى الدولي. وقد تأكد هذا الاتجاه وبشكل قوي تحت حكم جيمي كارتر سنة 1977.

وفي خلال هذه السنة تميزت الساحة الدولية بتزايد كبير لنشاطات مرتبطة بحقوق الإنسان تقوم بها المنظمات غير الحكومية. فهذه المجموعات تعمل كمدافعة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وتشهر بها وتقوم بعمل دعائي وضغوطات من أجل التأثير على ممارسات الدول والمنظمات الدولية. ففي سنة 1977 حظيت منظمة العفو الدولية التي أسست سنة 1961 بفوزها بجائزة نوبل للسلام وقد بلغ عدد أعضائها مليون شخص.

فأكثر أعمال هذه المنظمة شهرة هي ما تكتبه باسم سجناء الرأي أو العقيدة والنشاطات السياسية غير العنيفة. لقد قامت هذه المنظمة بالتحقيق حول حالات عشرات الآلاف من السجناء كما أنها تنشر سنويا تقريرا حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم، كما تنشر تقارير خاصة حول مواضيع عامة كالتعذيب وغيره وتستعمل في نشاطاتها وسائل الإعلام المختلفة.

وفي الحقيقة يسمح الوضع القانوني الخاص للمنظمات غير الحكومية الدولية بالعمل بحرية بعيدا عن الرقابة السياسية للدول بل وإنما تنشط ولا تأخذ في الحسبان أية أهداف خارجية لها عكس الدول،

ومع ذلك فإنها الأفضل عندما يتعلق الأمر بالتأكيد عن انشغالات ترتبط بحقوق الإنسان، كما أنها لا تملك شيئا تعتمد عليه سوى قوة الإشهار والإقناع كما أنها تفتقر للموارد حتى وإن كانت تلك التي تمنحها الدول الضعيفة.

والحال أن الدول ظلت تمتلك القدرة على عدم الاقتناع وأن الكثير منها استعمل قوته القمعية ضد أعضاء المنظمات غير الحكومية الدولية الحقوقية وحولها إلى ضحايا ومع ذلك لعبت هذه المنظمات غير الحكومية الدولية الحقوقية دورا مهما في مشروعية الانشغال الدولي بحقوق الإنسان.

بل أن نشاطات الضغط التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية قد نجحت في مجال مهم يمثل في ضمان إدراج لغة حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة. لقد صارت المنظمات غير الحكومية الدولية مساهمة ناشطة مؤثرة في ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل يخص حقوق الإنسان. على سبيل المثال لعبت الحملات الدولية التي بادرت بها منظمة العفو الدولية دورا حاسما في مبادرات الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب في السبعينيات والثمانينيات.

لقد تعاضم دور المنظمات غير الحكومية الدولية وحظيت بالمزيد من التأسيس وتواصلت نشاطاتها على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف بشكل ثابت خلال الثمانينيات وتزايد إثراء المنظومة المعيارية لحقوق الإنسان؛ ففي ديسمبر 1979 فتحت أداة أخرى للتوقيع والمصادقة، تمثلت في الاتفاقية من أجل إزالة التمييز ضد المرأة وكانت دون شك أهم أداة قانونية منذ صدور العهدين الأساسيين لسنة 1966. حيث تم سنة 1984 استكمال إعداد الاتفاقية المناهضة للتعذيب والمعاملات الوحشية غير الإنسانية الأخرى. ثم تلا ذلك تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان عن الحق في التنمية سنة 1986، وكذا استكمال الاتفاقية حول حقوق الطفل في سنة 1989.

إن العمل في المجال الإنساني أصبح ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يعتقد برنار كوشنر (Bernard Kouchner " le mouvement humanitaire", le débat 5/1991 (n° 67) , P.28-36) أنه أحد مغامرات القرن العشرين. فقد تكرر هذا الاعتراف بالعمل الإنساني الدولي من خلال ما حظيت المنظمات غير الحكومية الدولية في اعتراف دولي تجلى ذلك من خلال جائزة نوبل للسلام التي حصلت عليها منظمة "أطباء بلا حدود". فبروز شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية الدولية في الوقت الحالي، جعلها تلعب دورا فعالا باعتبارها عنصرا مدافعا عن التنمية الإنسانية، بما أنها تحث الدول الكبرى على احترام حقوق الإنسان وتوفير التنمية المستدامة. والفضل الكبير في توزيعها توزيعا أفضل على كامل مساحة الكون وهو ما يسمح بالإمام بالانشغالات والاهتمامات الإنسانية الجماعية كأولوية ذات طابع كوني في نظرها.

أما في الجزائر، فكان دخول المنظمات غير الحكومية الدولية وفتح مقرات لها بها، يعد أمرا حديث العهد بالمقارنة مع ما حدث في البلدان المجاورة لاسيما منها الجمهورية التونسية والمملكة المغربية، وهما الدولتان اللتان تعودا منذ مدة طويلة على العمل مع المنظمات غير حكومية الأجنبية عامة والأوروبية على وجه الخصوص.

أما هذه الأخيرة، فلم تبدأ العمل في الجزائر وأساسا في الجزائر العاصمة إلا منذ بضع سنوات قليلة. وقد حدث ذلك إثر التحسن الذي سجل في الوضعية الأمنية والتقلص الملحوظ للنشاطات الإرهابية في الجزائر. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يزيد على اثني عشر (12) منظمة غير حكومية أجنبية تنشط في الجزائر. ( Omar Derras, le phénomène associatif en Algérie : Etat des lieux, participation sociale et vitalité associative, Alger : Fondation Frederich Ebert, 2007, P. 114).

فجّل هذه المنظمات ذات أصل أوروبي وأمريكي وتحظى عموما بقبول و " تسامح " الحكومة الجزائرية دون أن تكون مع ذلك معتمدة اعتمادا رسميا من قبل هذه الأخيرة. وبالفعل فالقوانين الصادرة سنتي 1990 و 2012 المتعلقة بشروط إنشاء المنظمات مازالت تنصّ بشكل استثنائي على إلزامية اعتماد جميع الجمعيات الأجنبية التي ترغب في الاستقرار بالجزائر، من قبل وزارة الداخلية.

والحال، أن هناك عددا معتبرا من الجمعيات الوطنية والمواطنين والمنتخبين المحليين وبعض ممثلي الإدارة يكادون يجمعون كلهم على أنّ تواجد هذه المنظمات غير الحكومية الدولية الأجنبية مفيد، ويؤكدون على جدوى ذلك التواجد بالنظر لإسهامها الهام في ميادين مختلفة. ذاك الذي تستفيد منه مثيلاتها الجزائرية لاسيما في مجال تكوين الأطر الجمعوية ( Omar Derras, le phénomène associatif en Algérie : Etat des lieux, participation sociale et vitalité associative, : Fondation Frederich Ebert (Alger, 2007 P 115).

فالدولة في هذا الصدد تمارس رقابتها المقربة على هذه المنظمات غير الحكومية الدولية الأجنبية لاسيما بغية تفادي تدخلها في الشؤون الداخلية للبلد. فموقف التحفظ هذا إن لم نقل الريبة حيال كل ما هو أجنبي يشكل ثقافة حظيت بالعناية والمواصلة والإشهار خلال السنوات الأولى من الاستقلال وهي فترة اتّسمت بحدة مقاومة الإمبريالية الدولية، ومازالت ملامحها حاضرة بشكل قوي في مخيال المجتمع وبالخصوص في أذهان جزء كبير من المسؤولين الجزائريين. وهي مخاوف وتوجّسات تبرّرها دواعي الأمن الوطني وثقافة الحفاظ على الدولة.

وهكذا يمكننا عرض ثلاثة أنواع من المواقف المتباينة جذريا بخصوص هذه المسألة: موقف أقلية رافضة رفضا مطلقا لتواجد المنظمات غير الحكومية الدولية الأجنبية في بلادنا، والحجج التي يتقدم بها هذا الرأي، كلها ذات خلفية سياسية، خلقية، دينية وثقافية تكون مصحوبة في الغالب بأقوال على غرار " إنها خطيرة لأنها تمارس السياسة ونحن لا نستطيع التأكد بوضوح من طبيعة أهدافها، فهي غامضة "، أو مثل " بما أن المنظمات غير الحكومية الدولية تسعى للتدخل في كل مكان في الشؤون الداخلية للدول فمن الأفضل ألا تأتي هذه المنظمات غير الحكومية الدولية عندنا".

أما الموقف الثاني، فيتميز بتسامح وتنوّع أكبر، وعادة ما تسوّق له بعض الجمعيات وكذا المنتخبون المحليون لاسيما في ولايات الشمال، ومفاده أنه على نقيض ما سبق يجب تشجيع حضور المنظمات غير الحكومية الأجنبية بالجزائر لما لها من فوائد بالنسبة لتطوير الجمعيات الجزائرية ومنحها

تجربة خاصة بغرض تمهين الشبكة الجمعويّة الوطنية، على أن يتم ذلك في إطار مؤسّساتي من خلال تطوير الشراكة وتعاون متبادل.

أمّا الموقف الثالث، فيندرج بشكل أكبر ضمن منح حيادي يتميز بالزعة إلى تفادي وتجاهل هذه المسألة كأنها غير موجودة.

## 2- المنظمات غير الحكومية الدولية: بين النصوص القانونية والواقع:

إن نهاية الشيوعية وتفتّت الاتحاد السوفيتي كان له تأثير لا نظير له على مستوى السياسة الدولية، ولعلّ أحد أهمّ هذه التأثيرات هو بروز محيط دولي لا تكاد تجد الديمقراطية الليبرالية فيه منازعا، باعتبارها نموذجا كونيا وحيدا، يسمح حسب الداعين إليه، بتوفير تنمية سياسية واقتصادية ناجحة (وقد ذهب بعض المحللين إلى حد القول بنهاية التاريخ، على غرار المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما الذي أقرح فكرة نهاية التاريخ أو وصل البشرية إلى آخر ما تبقى لها من نماذج اجتماعية وسياسية ألا وهو الليبرالية. راجع: Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, Free Press, 1992, P,28).

وبالرغم من بروزها كلاعب دولي مستقلّ بفضل استقلال حقّته بقوة السلاح، فإن الجزائر لن يتسنى لها التمتع بمناعة كاملة حيال عوامة المنظومات الديمقراطية، وكذا مبادئ وقبول معايير حقوق الإنسان الدولية، تلك المعايير التي كانت المنظمات غير الحكومية الدولية الجزائرية والأجنبية تقوم بترويجها والدفاع عنها والترويج لها بشكل ذي تأثير معتبر.

لقد خضع المشهد الدولي إثر نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين لتغيير شامل من حيث بنيته ذاتها. والحال أنّ الدول الوطنية لم تعد وحدها في الميدان من حيث صنع القرار وممارسة السياسة الدولية، فقد ظهر إلى جانبها فاعلون جدد منهم المنظمات غير الحكومية الدولية التي تمارس ضغوطا كبيرة من أجل التأثير على القرار السياسي الاقتصادي والثقافي وغيره على الدول. وتحتاج هذه المؤسسات نظرا لتعاظم شأنها إلى دراسة مستفيضة تتركز حول تصنيفها وأهدافها وآليات عملها إلى غير ذلك.

### 2.1 نشأة المنظمات غير الحكومية الدولية :

قبل التطرق إلى تعريف المنظمات غير الحكومية الدولية لابد من الحديث عن تطوير هذه المنظمات بشكل عام، حتى تتمكن من معرفة خلفية هذه المنظمات بالإضافة إلى الظروف التي نشأت فيها. تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور أول منظمة غير حكومية يعود إلى سنة 1617 دون تحديد هويتها لكن أقدم منظمة مذكورة اسميا هي منظمة الأصدقاء كواكارس (association des amis quakers) سنة 1624 وهي منظمة ذات طابع ديني تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية (Geneviève Diville, Développement de la structure internationale Paris, 1952, P 250) لكن ظهورها ارتبط فيما بعد بظهور الجمعيات الدولية التي ارتبطت بدورها بالبعثات التبشيرية التي كانت ترسلها الدول الأوروبية للعالم مثل الجمعية المناهضة للرق التي تأسست سنة 1887 ببريطانيا (Jacques Ballalloud, Droit de l'homme et organisation internationale, 2éme ed. Paris Montchrestien, 2004 p 205).

بالإضافة إلى إفرزات الثورة الفرنسية وما حملته من أفكار تحريرية والدفاع عن حقوق الإنسان كما جاء في قول أليكس دي تو كفيل ( "Tocqueville حجر الزاوية في البناء الديمقراطي يكمن في العمل الجمعي " (Alain Pivetteau, Pour une analyse économique des ON: édition katthala Paris, 1998, p 273). في إشارة منه إلى المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان.

أما مرحلة الحرب العالمية الأولى والثانية، فقد عرفت المنظمات غير الحكومية الدولية تراجعاً بسبب طبيعة الظروف الدولية السائدة وفشل عصبة الأمم المتحدة في أداء وظيفتها وانتشار الفكر الشمولي المتطرف وتسلط الأنظمة الديكتاتورية الفاشية والنازية، حيث لم يكن المجال مفتوحاً كلياً إلا من خلال النشاط السري أو من طرف شخصيات.

أما مرحلة 1948-1965، فعرفت هذه المنظمات أزمات كثيرة نتيجة الصراع الإيديولوجي الذي كان قائماً أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين، فأثر ذلك الصراع على المنظمات غير الحكومية الدولية، ما خلق انشقاقات داخلية فيها، وأدى إلى إضعافها والحد من قدراتها ودورها (Chiang pei heng, Non governmental organization, identity role and function, New York praeger publishers, 1981, p104) أمام التغيرات التي يعرفها العالم خاصة في تغير المفاهيم ومضمون المصطلحات أدى إلى تغيير في مواقع ودور الفواعل الأخرى خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وإن كانت قبل هذا التاريخ دور للفواعل الأخرى خاصة المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وغيرها.

يعتبر انتشار الفواعل غير الدولية من أهم التداعيات الجديدة التي تثيرها الدولة. فالمنظمات غير الحكومية الدولية في الأساس لا تتكون من الدول، وفي ظل العولمة تتدخل في مختلف قطاعات الحياة "الاجتماعية، السياسية، القانونية، العلمية، الرياضية، الدينية والإنسانية وتمارس نشاطها وفق القوانين الداخلية للدول" (خالد معمر جندي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 37)، كما يمكن أن نرى دور الدول من خلال التفتت الوظيفي ثلاثي الأبعاد لها (خالد معمر جندي، المرجع السابق، ص 40).

تصاعدياً: لصالح منظمات فوق قومية عامة أو متخصصة كالبنك الدولي والأمم المتحدة.  
جانبياً: لصالح وحدات أخرى هي في تعاكس وظيفي مباشر مع الدول مثل الشركة المتعددة الجنسيات والتنظيمات الإقليمية.

تنازلياً: لصالح وحدات تحت الدولة كجمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص.  
وبالتالي عرفت المنظمات غير الحكومية الدولية انتقالاً مع الوضع المحلي إلى الوضع العالمي وأصبح لها تأثير كبير، وازداد عددها وأصبحت متخصصة، وهذا نتيجة لتطور وسائل الاتصال والمواصلات أو ما تعرف بالثورة السبرنتيقية الجديدة للاكتشافات السمعية البصرية، كما جاء في كتاب توفلر "السلطة الجديدة" أي ازدياد درجات التواصل والانكشافية، وهذا ما ساهم في تحوّل دور الفواعل.

هذا التعقيد في العلاقات هو ناتج عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكذا عن التطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات من جهة، وكذا تعقّد القضايا الدولية لم تعد الدول بمفردها قادرة على أن

تتولاهما وأن تواجهها، بل تتطلب تكاثف الجهود وإمكانيات مختلف الفواعل لمواجهتها (خطاب الأمين العام كوفي عنان، إيطاليا، 1997 مأخوذ من موقع: [www.UN.org/arabic/NGO/bwccgure.htm](http://www.UN.org/arabic/NGO/bwccgure.htm)).

ويمكن التزايد المستمر لهذه المنظمات، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة نشر سنة 1999 قد بلغت 26000 منظمة غير حكومية، إذ يوجد مليون منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة والمقصود هنا المنظمات المحلية وليست الدولية، و نجد أن دور هذه المنظمات في تزايد مستمر بل هناك منظمات حصلت على أعلى درجات التكريم مثلما حصلت عليه منظمة أطباء بلا حدود سنة 2000 على جائزة نوبل للسلام، بالإضافة إلى الأرقام السابقة، نجد أنه في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى كان عدد المنظمات غير الحكومية الدولية 176 منظمة. ومع حلول سنة 1950 أصبح هناك 1000 منظمة و في 1970 حوالي 2000 منظمة إلى غاية وقتنا الحالي أين تجاوزت 2500 منظمة غير حكومية ( Joseph S. Nye, The rising power of NGO'S, Longman, New York, 2001, p.246).

كما تزايد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية مقارنة بالمنظمات الحكومية منذ 1900 إلى 1990 خلال قرن من الزمن، تزايداً كبيراً، ما يوحي بأهمية دورها في المجتمع الدولي، كذلك نجد أن هناك تزايداً في عدد الدول والمنظمات الدولية منذ 1900 إلى غاية 1999 أي قرن من الزمان، لكن عدد هذه المنظمات في تزايد وبشكل أكبر، ويمكن أن نحلل هذا التطور كما يلي:

- من 1900 إلى غاية 1950 كان تزايد عدد المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية بطيئاً وثابتاً بحكم طبيعة النظام الدولي، وحتى عدد الدول كان ثابتاً.

- من 1950 إلى غاية 1980، نجد تزايد عدد الدول بسبب استقلال المستعمرات التي كانت تحت الحكم الاستعماري الأوروبي وكذلك تزايد عدد المنظمات الدولية بسبب بروز تنظيم دولي جديد يتمثل في منظمة الأمم المتحدة وكذا منظمات دولية عديدة كانت تهدف من ورائها الدول إلى التكتل من أجل حماية مصالحها لمعالجة قضايا مختلفة، لأن النظام الدولي في تلك الفترة كان ثنائياً القطبية.

من 1980 إلى يومنا هذا، تميزت هذه الفترة بالاستقرار في تزايد المنظمات غير الحكومية الدولية، لكن عددها الكبير فهو يمثل ضعف عدد الدول بحوالي 50 مرة وضعف المنظمات الدولية بحوالي 30 مرة، فهذا إن دلّ فإنما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه خاصة مع القضايا الدولية.

إلى جانب ما سبق يمكن أن نلخص نشأة المنظمات غير الحكومية الدولية في (03) مراحل (سعد الدين ابراهيم، دور المنظمات غير الحكومية الدولية في تطوير المجتمع الأهلي: مطابع الدستور عمان 2000 ص 96):

- الجيل الأول: ظهر هذا الجيل في بدايات 1800 حيث كانت المنظمات ذات طابع خيري وارتبطت بالتبشير.

- الجيل الثاني: ظهر في منتصف القرن 20 بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية حيث كانت تركز على أعمال الرعاية وتقديم الخدمات.

- الجيل الثالث: وهو الذي ينشط في الوقت الحالي ويرتكز نشاطها خاصة حول حقوق الإنسان.

## 2-2- التعريف بالمنظمات غير الحكومية الدولية :

يصعب إعداد تعريف مستوفٍ أو بسيط للمنظمات غير الحكومية. ونظرا لتشعب التعريفات اكتفينا في هذه الدراسة بتعريفين اثنين خلص إليهما أحد الخبراء ( Joel S. G. R. Bhose, NGOs and Rural ) (Development: Theory and Concept, publishing Company, New Delhi, 2003, pp. 39-41):

أولا: أن المنظمة غير الحكومية التي هي في الأصل منظمة تطوعية تمثل في واقع الأمر، مصلحة عامة ومؤسسة تنموية تمتلك دواعي ومحفزات من أجل التكفل باحتياجات الأشخاص الأكثر حرمانا في المجتمع سواء أكان ذلك عن طريق خدمات مباشرة يستفيد منها الأفراد المعنيون أم من خلال خدمات تسهيلية غير مباشرة توجه لفائدة منظمات تطوعية أخرى أو حكومات، وتكون هذه الخدمات غير ربحية ولا تؤدي بشكل تكون فيه ممولّة تمويلًا شاملا من قبل الحكومة سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

ثانيا: أن المنظمات غير الحكومية تمثل وكالات غير ربحية أسست من قبل مجموعة من الأفراد تمتلك أفكار متشابهة وتلتزم برفع الغبن عن الفقراء المهمشين والمُفقرين والمحرومين من المزايا وذوي المزايا التي تكاد تكون معدومة والمحتاجين. وتكون هذه الوكالات قريبة من الجماعات التي تستهدفها بعملها وسهولة البلوغ بالنسبة إليهم، وتتميز بإدارة مرنة وقرار سريع يتخذ في وقته المناسب وأشخاص يقومون بتسهيل الأمور ويدفعون نحو الاعتماد على النفس ويوفرون مساهمة أكمل في عملية التنمية برمتها.

وكما نلاحظ، فإن التعريف الأول يشير إلى تمويل جزئي من قبل الحكومة وليس كلي وإلا صارت المنظمة غير الحكومية منظمة حكومية.

والجدير بالذكر أنّ المنظمات غير الحكومية التي يتعدى نشاطها الإطار الوطني تصبح مباشرة منظمات غير حكومية ذات طابع دولي. وأما المنظور الذي تتخذه بعض الهيئات الدولية بخصوص هذه المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الطابع الدولي، فإنه يكتسي هو الآخر أهمية بالغة بالنظر لتداخل نشاطات الأولى والثانية. وذلك ما يبرر التعريفات التي خصت بها بعض المؤسسات الدولية المنظمات غير الحكومية التي وردت في هذه الدراسة ضمن بعض النصوص الأساسية وخاصة الصكوك والمعايير الدولية الموجودة إلى حدّ الآن، ألا وهي المعاهدة 124 لمجلس أوروبا حول الميلاد الجديد للشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية الدولية.

تعرف هذه المعاهدة في مادتها الأولى المنظمات غير الحكومية الدولية، وهي الجمعيات، المؤسسات وتلك الشركات الخاصة التي تتوفر على الشروط الآتية : لا يكون هدفها الربح ذات المنفعة الدولية؛ أن يكون تأسيسها بقانون داخلي لدولة الطرف؛ وأن تمارس نشاطها في دولتين على الأقل.

يتواجد مقرها القانوني على تراب الدولة الطرف و المقر الحقيقي على تراب الطرف أو الطرف الثاني ( Article 1 de la Convention européenne sur la reconnaissance de la personnalité juridique ) (des organisations internationales non gouvernementales, Strasbourg, 1986)، أما بخصوص التعريف الذي أعطاه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره رقم 1996/31 فيحدد الشروط الآتية التي يجب توفرها في المنظمة غير الحكومية وهي كالآتي:

يجب أن يكون للمنظمة مقرا معروفا ومديرا إداريا؛ كما يجب أن يكون لها عقدا تأسيسيا، توضع أنشطته منه لدى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، معتمدا وفقا لمبادئ ديمقراطية تحدد فيها سياسة المنظمة في ندوة؛ جمعية، أو كل جهاز تنفيذي آخر ( United Nations, ECOSOC, Working with ) (Consultative Status, New York, (2011), pp. 10-11).

ومن خلال هذه الأحكام العامة، يتضح أن المنظمة غير الحكومية تعتبر كل تنظيم لم يؤسس من قبل هيئة عمومية. فالموارد المالية الأساسية يجب أن تتكون أساسا من اشتراكات أعضائها أو مساهمات الخواص الأعضاء في هذا التنظيم، فعندما تتلقى المنظمة مساهمات طوعية، فإن المبلغ والمصدر الحقيقي لهذه المساهمات يجب أن يصرح بهما للجهات المعنية ألا وهي لجنة الأمم المتحدة المهتمة بالمنظمات غير الحكومية.

أما إذا استوجب الأمر تضيء الشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية، هذا يتطلب أن لا تتعرض المنظمات أو الجماعات التي تريد التمتع بالحق في حرية إنشاء الجمعيات إلى العرقلة من قبل السلطات كأن تمنعها مثلا من تسجيل نفسها أو تقوم بحلها.

وعليه نلاحظ أن المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمتعلقة بحرية إنشاء الجمعيات، تحمي ليس فقط المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الشخصية القانونية بل أليا كل المنظمات بما أنها تنص على ما يلي:

1- لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه؛

2- لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العام أو حماية حقوق الآخرين. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق؛

3- ليس في هذه أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها عام 1948 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

وبالتالي خلصت ليندبلوم إلى أن تعريف المنظمات غير الحكومية الدولية الذي له صلة بوضعها القانوني إلى أنها تقتضي:

- أن تكون غير حكومية أي أن تؤسس بمبادرة خاصة وأن تكون بمنأى عن تأثير الحكومة وألا تؤدي مهامها عمومية؛

- أن لا يكون لها أهداف ربحية وإذا كانا لها أرباح فلا يجب أن توزع على أعضائها بل تصرف في تحقيق أهدافها؛

- أن لا تروج للعنف وأن تكون لها مواقف واضحة قبالة الإجرام؛

- أن يكون لها وجود رسمي وقانون أساسي وبنية ديمقراطية وأساسية وأن تكون لها، لكن ليس إجبارياً، شخصية قانونية بموجب القانون الدولي (les Organisations non Maria Clelia Ciciriello) (gouvernementales sujets de droit international : un problème ouvert, opcit. P.120).

### 3- طبيعة المنظمات غير الحكومية الدولية:

إنّ طبيعة المنظمات غير الحكومية الدولية متغيرة وتمتاز بالتنوع من حيث المهام والنشاطات فهي تمثل وسيلة ضغط معتبرة وأداة من أدوات ترميم اختلال النظام الدولي وتكون ذات مثل غير متجانسة بل ومصالح غير مشتركة وتمتاز بخلفيات تتمتع بأساس قانوني.

كما أن المنظمات غير الحكومية الدولية تتمتع بقوة معتبرة. وتستمد المنظمات غير الحكومية الدولية قوتها هذه من استراتيجيات التحالفات المتزايدة فيما بينها. ففي المجال الدولي مثلاً تم بفضل تلك التحالفات إعادة جبهة سياتل (Seattle) إلى الوجود وقد كان هذا التجمع يترأى وكأنه ظرفي ودون مستقبل واضح. بل وصل الأمر إلى تشكيل جبهة حقيقية جادة مناهضة للعوامة الليبرالية من أجل رفض المشاريع الخاصة بالأجسام المعدلة وراثياً (OGM) مثلاً الثيران المعالجة بالهرمون أو التهجين الحيواني.

كما تنضوي المنظمات غير الحكومية الدولية في جبهة مشتركة تندد بتجاوزات الحرب ومخلفاتها على التنمية منادية في نفس الوقت بتوفير الإعانة الدولية بعد نهاية الحرب على أساس مبدئي بحيث توزع هذه الإعانة الخارجية بشكل لا يستفيد منها أي محارب سواء كانت فائدة سياسية أو عسكرية.

وفي نطاق آخر، ليس للمنظمات غير الحكومية نفس المثل. والحال أن فلسفة المنظمات غير الحكومية الدولية مسألة جوهرية بين مختلف المنظمات غير الحكومية الدولية وذلك يتجلى في طابع المصالح التي تحركها فهي ليست دائماً متوافقة. وخير مثال على ذلك أن البعض منها يركز على موضوع العوامة ويكرس البعض الآخر نفسه للدفاع عنها.

وفي الغالب تظل المنظمات غير الحكومية الدولية متعارضة جوهرياً حول المسائل السياسية والاقتصادية المفترض توخيها لبلوغ هذا الوضع أو لحل تلك المسائل المتعلقة مثلاً بإنعاش الاقتصاد بعد الحرب وهناك ثلاث حركات كبرى:

1- القطب الدولاتي يرى أن العوامة واقعا من وقائع عصرنا ولا فائدة من مقاومة هذا الواقع وبالتالي فهو يرفض الحلول الوطنية الحمائية ويدعو إلى تحديد أجوبة بديلة مع " العوامة الليبرالية " الشيء الذي لم يتم تحقيقه اليوم فجمعية اقتصاديون مناهضون للحرب "إيكار ( ECARE) لا تعارض عوامة النظام الاقتصادي للسوق؛

2- إن مرجعية القطب الوطني هي الأمة ومن أولويتها الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وقبول الحماية الضرورية وذلك في إطار القواعد الحمائية التي تسود في إطار محيط ديمقراطي؛

3- القطب الإصلاحي ويقترح تحديد إصلاح شامل للمنظمات الدولية وبمساندته "للتدبير الحكومي العالمي" إن هذا القطب يصطدم ببعض العراقيل المترتبة عن التنصل من " إجماع واشنطن " (إجماع واشنطن: هو مجموعة من الإجراءات المعيارية تطبق على الاقتصاديات التي تعاني من صعوبات وتتخبط في الديون ويتم تطبيقها من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتواجدة بواشنطن وبدعم من الخزينة

الأمريكية وتستند على أفكار عالم الاقتصاد الأمريكي جون ويليامسن سنة 1889 وكلها مستمدة من مدرسة شيكاغو).

وللمنظمات غير الحكومية الدولية تأثير حاسم على نشاطات الحكام، وذلك حالة اللجنة ثلاثية الأطراف التي تضم رؤساء مدراء عامين لكبرى الشركات متعددة الجنسية وإطارات قيادية في البنوك ومدراء شبكات وسائل إعلام وقدامى رؤساء الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بتحضير القرارات السياسية والاقتصادية التي يتخذها الرؤساء والحكام في كبرى المنتديات العالمية كمنتدى دافوس (Davos) وبإسهامها في ذلك تحول دون مشاركة الشعوب مشاركة ديمقراطية في الخيارات الحقيقية.

وعلى عكس ذلك تعترم بعض المنظمات غير الحكومية الدولية المناهضة للعولمة القيام ببعض التدابير ومنها:

- تغيير الاتجاه والمرور من التبعية العالمية إلى التوافق المحلي؛

- إنقاذ الجماعات الاجتماعية؛

- تطوير عملات محلية للصالح العام بفضل نظام المبادلة المحلية؛

- إعادة تأسيس وتشكيل الأعراف الفلاحية؛

- إعادة توظيف النشاطات الاقتصادية عن طريق تطبيق حمائية جديدة.

كما أن المنافسة الحقيقية جلية حتى بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي لها نفس الأفكار ونفس القيم، فهناك أحيانا وضعيات تصارع مع المنظمات الدولية، فقد أصبحت (أطباء بلا حدود) الوكالة الطبية الأولى الخاصة في العالم، فهي أحيانا في منافسة مع القطاع الخاص ذاته ولكن أيضا مع (أطباء العالم) فهناك علاقات عاطفية مثل تلك التي تربط بين أطباء بلا حدود/فرنسا وبين المفوضية الأممية العليا للاجئين لاسيما خلال أزمة البحيرات العظمى والعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بأفغانستان ليست دائما طيبة، وتزداد هذه التطورات بحدة مع قيام العولمة ومع إعادة اتهام غولدسميث (Goldsmith) وجيري مندر (J.Mender) بمعارضة الأعمال ذات الطابع الحزبي ضد الإرهاب تلك التي تخوضها الولايات المتحدة وتساندها الأمم المتحدة وأعضاؤها (إدوارد تيدي قولد سميث المولود في ثمانية نوفمبر 1928 والمتوفي بسيان بإيطاليا في 21 أوت 2009، فيلسوف بيئوي مؤسس مجلة الإيكولوجست سنة 1969 وهو أيضا مؤسس جمعية (international survival) النجاة الدولية سنة 1968 وعرف بمواقفه المناهضة للتصنيع المفرط والمآزر للشعوب التقليدية وأنماط أفكارها. حاز على جائزة نوبل البديلة سنة 1991 مكافأة على مجهوداته من أجل رفع الوعي للمشاكل البيئية. أما جيري مندر فهو مؤلف مشارك مع قولد سميث في كتابه المعنون " محاكمة العولمة " Edouard Goldsmith, Jerry Mender (, Le procès de la mondialisation , ed. Fayard, 2001, Paris, PP.120-122).

وفي الختام يكمن الخطر الذي تواجهه المنظمات غير الحكومية الدولية في الديون وابتعاد قادتها تدريجيا عن الميدان، ومع استعمال وسائل الإنتاج والاتصالات العصرية ما يجعل من المنظمات غير

الحكومية الدولية تفقد روحها وتصبح مجرد مؤسسات ذات سير خاص بها وتفقد نهجها وأهدافها تدريجياً على غرار المنظمات الدولية العمومية الكبرى.

#### 4- دور المنظمات غير الحكومية الدولية:

بالرغم من أن المنظمات غير الحكومية الدولية لا تحتل مكانة كبيرة مقارنة بالمنظمات الحكومية بما في ذلك منظومة مختلف معاهدات، واتفاقيات حقوق الإنسان، تجدر الإشارة إلى أن صدى حقوق الإنسان الدولي قد شيد صرحه في أعقاب الحرب العالمية الثانية بناء على الأسس التقليدية القائمة على مركزية الدول لاسيما عبر منظمة الأمم المتحدة ومن خلال المنظمات الجهوية الدولية على غرار مجلس أوروبا ومنظمة دول أمريكا.

ومع ذلك فإن العديد من المنظمات التي أسسها مواطنون وجلهم من الولايات المتحدة الأمريكية قد أدلوا بتعليقاتهم على منشورات اتفاقية سان فرانسيسكو وشاركوا في إعدادها الشيء الذي يذكر بحقيقة مفادها أن الأمم المتحدة كانت صنيع الحكومات الحليفة المنتصرة.

فرغم المعاني الكبيرة التي تحملها عبارات مثل " نحن شعوب متحدة" أو مثل الهدف النبيل " من أجل تطوير علاقات صداقة بين الأمم تقوم على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها". فكل ذلك لم يكن ليحجب واقعا طاغيا تمثل في قوة الدول والحكومات، فالدول الأعضاء تعهدت في الميثاق "ترقية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لفائدة جميع دون تمييز قائم على الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين".

اليوم ما يقارب 30.000 منظمة غير حكومية منها 2000 تم اعتمادها من طرف الأمم المتحدة، فأهميتها الاقتصادية تتعدى 1000 مليار دولار وتستخدم حوالي 20 مليون شخص، وهي تتطرق أساسا إلى مسائل الأمن عن طريق قناة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وباستثناء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، باتت المنظمات غير الحكومية الدولية ولزمن بمنأى عن النزاعات الدولية باذلة جهودها في خدمة قضايا إنسانية للاجئين أو/ وعلاج الجرحى. وفي هذا المقام فقد أنشأت "ملاجئ إنسانية" أدت في بعض الأوقات في صراعات جديدة. أما نشاطها فقد تم معارضته سواء من طرف الدول أو من طرف منظمات غير حكومية أخرى، أما تطور المساعدة الإنسانية فهو اليوم معترف به من طرف الهيئات الدولية و أما الملاجئ الإنسانية فقد استبدلت بمناطق أمنة (Patrick Develtere, Bénédicte Jacques Defourny, Fonteneau, L'économie sociale au Nord et au Sud, Louvain-la-Neuve, ed. De Boeck et Larcier, 1999, p. 185).

ومن المثير في هذا الصدد قضية تجاوزات حركة طالبان. فقد اشتمت المنظمات غير الحكومية الدولية منها في حين لم يصغ إليها عندما تكلمت عن الصلة الوثيقة بين تجارة المخدرات والإرهاب. كما لم تلق المنظمات غير الحكومية الدولية آذان صاغية في الكثير من الحالات عندما كانت تخبر العالم عن وضع إنساني خطير بخصوص سكان الشيشان، الأفغان أو غيرهم. فهي أداة ووسيلة وقاية من التآزم أكثر لو تم استعمالها بشكل موضوعي.

وفي مجال التنمية المستدامة لا يمكن تجاهل مجهودات بعض المنظمات غير الحكومية الدولية من أجل تنمية حقيقية لصالح الفقراء في العالم. وفي هذا الصدد، تركزت مطالب المنظمة غير الحكومية "أطاك" فتمثلت في إلغاء ديون العالم الثالث إضافة إلى طلب هذه الأخيرة بقيام حركات اجتماعية بالرقابة على صندوق التنمية، ويمكن الزيادة في هذا الصندوق عن طريق المال المسترجع من الفساد والرشوة (وهي ضريبة اقترح سنها سنة 1972 عالم الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد جامس طوبن. وتتمثل في ضريبة تطبق على الصفقات النقدية الدولية بغية الحد من اضطراب معدلات الصرف. راجع: Yves Jégourel, 2002, p.20, La taxe Tobin.: Editions La Découverte Paris, (, )، و يتعلق الأمر في الأخير بمكافحة فوائد ديون العالم الثالث لاسيما التي يستحيل تسديدها، ويرجع سبب هذه الديون في الغالب للصراعات المتكررة والقاتلة التي حدثت في هذه البلدان بداية من تصفية الاستعمار إلى الكفاح ضد الإمبريالية مرورا بالصراعات الناجمة من الحرب الباردة.

ومع تطور نشاطات هذه المنظمات، قد يطرح التساؤل أحيانا نتساءل هل المنظمات غير الحكومية الدولية هي بوادرمجتمع مدني دولي؟، إن نشاط الفاعلين غير الدوليين في مكافحة الرق والإغاثة الإنسانية في القرن التاسع عشر وتواصل اليوم ضمن تفكير حول العولمة والليبرالية المتوحشة. وهم بذلك يمارسون على الساحة الدولية دورا متزايدا لا يستهان به أحيانا سواء بمساندة الحاكمين المسيرين أو بمعارضتهم أحيانا أخرى.

فقد استطاعت المنظمات غير الحكومية الدولية أن تجعل صندوق النقد الدولي يولي الاهتمام بتدهور البيئة والفساد والمديونية والتسلح المفرط (خاصة في البلدان النامية مع امتناعها من التدخل بخصوص نفقات الولايات المتحدة العسكرية)، ولكن أيضا للطابع الاجتماعي للتنمية وهذا تم بتعزيزها في البرامج التي تعنى بالأمن والصحة والتعليم ضمن هذا المنظور. وهو ما أدى إلى توسع مهمة صندوق النقد الدولي سنة 1999 لتشمل مكافحة الفقر مع إنشاء هيئة من أجل التنمية والحد من الفقر (International Monetary Fund, Summary Proceedings of the Fifty-Fifth Annual Meeting of the Board of Governors, September 26-28 2000, International Monetary Fund. (2000).

والحقيقة أن المنظمات غير الحكومية الدولية من أهم الشركاء الجدد في المحفل الدولي. فقد كان هناك أكثر من 1000 منظمة غير حكومية حضرت ندوة الألفية التي انعقدت تحت وصاية الأمم المتحدة. فهي اليوم تعد ممثل المجتمع المدني لاسيما من طرف الأمم المتحدة.

إن استعمال وسائل الاتصال الحديثة من طرف المنظمات غير الحكومية الدولية يعكس قدراتها في التواصل فيما بينها وتسهيل العمل المشترك. فاستعمال مثل هذه الوسائل يهدف إلى إظهار طبيعة الاستعجال وتكوين أفرادها، فضلا عن أنها تملك وسائل إمداد معتبرة ومتطورة أفضل مما كان عليه العمل الإنساني في الماضي حيث يتطلب وسائل نقل (شاحنات 4 x 4 وطائرات وبواخر فاخرة في الغالب

وهو ما يستلزم الوقت الكافي لذلك عكس اليوم أين أصبح العالم " قرية " ما يحدث في مكان ما، كأنه يحدث في كل مكان).

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه المنظمات قد دخلت أحياناً في صراع مع السلطات العمومية والدول والمنظمات الدولية. حيث لم تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تعقد أشغال جمعيتها العامة بشكل عادي في سياتل، بتاريخ 30 نوفمبر 1999 بسبب المظاهرات الحاشدة ضدها مما اضطر السلطات الأمريكية إلى إعلان حالة طوارئ ورغم ذلك فلم تحظى المظاهرات التي نظمتها "شبكة العمل المباشر" (DAN)، وهي هيكل مرنة هدفها التنسيق بين المجموعات المناهضة، بالنجاح الكامل بالحصول على مساندة القوى النقابية خاصة الفدرالية النقابية الأمريكية وعمال قطاع الفولاذ.

ومنذ ذلك الحدث بينت مظاهرات واشنطن في أبريل 2000 وجويلية 2001 على بروز قوة معارضة للنظام العالمي والمؤسسات التي تساند إجماع واشنطن الشهير ( Gwyn Williams Struggles for an Alternative Globalization: An Ethnography of Counterpower in Southern France. Baltimore : (Burlington , Ashgate Publishing, 2008, p. 39).

الحال، أن التدخل الإنساني بما فيه ذلك الذي يتم عبر هذه المنظمات، قد يكون مساهماً في استمرار الحرب بتمديد تغذية المقاتلين، فقد ساند أحياناً حالات تفاوض لا طائل لها لربح الوقت، ولترك الوضع يزداد سوءاً بما فيه الكفاية للخروج بحلّ - غالباً - ما يكون حلاً قاتلاً في النهاية. فالمسألة الجوهرية هنا تكمن في صوابيته وفعالته للإعانة الإنسانية، والتي من شأنها إطالة عمر الصراعات أحياناً، وهذا ما حصل خلال حصار سراييفو بالبوسنة عندما كان يقطع 30 % من الإعانة الإنسانية لأهداف أخرى (Isabelle Delpla , Une Chute de l'échelle de l'humanité : Les tropiques de l'humanitaire pour ses récipiendaires , in, Les Mots de la Guerre , numéro spécial, Mots, Les Langages du Politique, (2003) (n°73 (novembre))، فعلى هذه الأخيرة أن تتفادى عدة أخطار منها:

احتكار طرف من أطراف الصراع موارد الإعانة الإنسانية خاصة في الميدان الغذائي لكي يجني منها فائدة سياسية أو لبيعها بأسعار مرتفعة؛ مثل احتكار القادة المعارضين مداخل الإعانة الإنسانية لغايات عسكرية دون البحث عن تلبية احتياجات السكان، ودون البحث عن حلول سلمية للصراع، الشيء الذي يؤدي إلى إطالة عمر الصراع.

ما يلاقيه اللاجئين أثناء عودتهم إلى أوطانهم، معاملة أفضل من النازحين داخل بلدهم وهو ما يؤدي إلى خلق توترات بين الضحايا أنفسهم، كما إن التوزيع المجاني للأغذية أو البذور قد يؤدي بالفلاحين إلى التبعية والمنافسة والفقدان التدريجي لعملهم. فيجب ربط الإغاثة بالتنمية، وذلك سيستلزم الاعتماد على التعليم وإعادة بناء المستشفيات والمدارس المدمرة واستخدام الكفاءات المهنية للسكان الأصليين وتوفير العلاج وتموين الغذاء لفائدة الفئات الهشة؛

كما قد تُضعف الإعانة الإنسانية العاجلة الهياكل الإدارية المحلية التي كانت من قبل هشة بفعل الحرب. فالمنظمات غير الحكومية الدولية قد تصبح أحياناً ذات سلطة سياسية، اقتصادية مفرطة " فأطباء بلا حدود" أصبحت في سنة 1983 منظمة ذات نفوذ قوي في تشاد، باحتلالها مكتبا مقابلاً لمكتب

وزارة الصحة، وأما أصحاب القرار الدوليون، فيمرّون بهذه المنظمة من أجل التعاون متعدّد الأطراف والمباشر التي تذهب ضد استعمال الأموال الممنوحة للحكومات عن طريق النفوذ المفرط الذي وصل إلى حد رفض إنشاء مركز جامعي للصحة؛

المنظمات غير الحكومية كسلطة اقتصادية وسياسية غامضة أحيانا، بما لها من أشكال تكون أحيانا في شكل مجمّعات صناعية على غرار صندوق حياة البراري (Word wildlife fund) وغرينب بيس (Green Peace) التي أنشأتها مجلس خدمات الغابات (Forset Stewardship) الذي لا يقبل أي مال من الشركات وطوّر قواعد لتسيير الغابات مع تحديد استعمال مبيدات الحشرات وحماية التنوع الحيوي والتحكّم في التعرية ( Jacques Fontanel , Globalisation économique et sécurité internationale , Office des Publications Universitaires, Alger (2005). pp.15).

وفي السياق نفسه، تتّجه المنظمات غير الحكومية الدولية بالإقرار بأنها لا شرعية لها إلا من خلال قدرتها على تطوير فكر موجه نحو العمل والفعل، إنها بشكل كامل شريكة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين يلجآن في كثير من الأحيان لخدماتها من أجل تنفيذ برامجها ميدانيا. فالمنظمات غير الحكومية الدولية لا تمثل الديمقراطية بكل تأكيد، بل تمثل تجلي قويّ لها. ومن جهة أخرى، تعمل المنظمات غير الحكومية الدولية على جعل القانون الدولي قابلا للتطبيق على الجميع، وهي تقترح أيضا الثورة على الليبرالية المفرطة التي تحاول المنظمات الحكومية فرضها على العالم بأكمله.

ويرى سارج لا توش " (Serge Latouche) إن العولمة هي في الحقيقة علاقة اجتماعية للهيمنة والاستغلال على المستوى الكوكبي " ( Serge Latouche , Entre mondialisation et décroissance. L'autre ) (Afrique , Ed. à plus d'un titre, Juillet 2008, p.10). فإذا كان تمثيل العولمة يكاد ألا يكون له وجه فقاداتها هم مع ذلك أقوىاء بداية بمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OCDE) وصندوق النقد الدولي، ومجموعة السبعة، ونادي باريس، ولجنة بال للمراقبة البنكية لدى المنظمة العالمية للمعايير (ISO) مروراً إلى أغلب الحكام ورجال السياسة، ومسيري كبرى الشركات المتعددة الجنسيات الذين يساهمون بنشاط في إذكاء روح منتدى دافوس المشهور.

فقد ساهم التقدم التكنولوجي على عمل الدائرة المالية بشكل مستمر ودون توقف، وهذا بعد انهيار جدار برلين، حيث كانت العولمة تبدو لا مفر منها والحال أنّ تسويق العالم كان لصيقا بديها بهذا المسار. فالرأسمالية كانت دائما تنزع نحو الإمبريالية، وبالتالي نحو إزالة تدريجية لكل ما هو معارض. وفي هذه الظروف تندرج مباشرة ضمن منظور عالمي (بعد أزمة 2007-2008 التي عصفت بالاقتصاد العالمي، أعترف الكثير من قادة الغرب بأن يد السوق الخفية لم تعد تعمل).

فإنّ جيل التنافسية والأصولية الليبرالية المتشددة وقانون الانسجام الطبيعي يفرضون أنفسهم رغم الرعب الذي تملك الكوكب وخلفته الحرب الاقتصادية العالمية، والنهب الفاحش للطبيعة. إنه رعب يسكن في الإنسان ذي البعد الواحد. وإثر الفكر المتشدّد لشيكاغو، أدخل مجمل القيم الإنسانية في نظام تسويق الجنس البشري والمورثات النباتية، ولا قواعد خلقية للسوق ( George C. Lodge, Craig Wilson, )

A Corporate Solution to Global Poverty: How Multinationals Can Help the Poor and Invigorate  
(Their Own Legitimacy, Princeton University Press, New Jersey, P. 49)

### الخاتمة:

إنّ تنامي المنظمات غير الحكومية وتزايد عددها أمر ليس قديم، بل حديث العهد وتقبلته الدول التي تتمتع بقدر كبير من الديمقراطية واعتبرته أمراً في غاية الإيجابية. ومن هنا يبدو أن الديمقراطية تظل الشرط الأساسي لوجود منظمات غير حكومية مستقلة وبإمكانها التأثير على سياسات الدول. والحقيقة أن هذه الدول سوف لن تكون فقط حساسة تجاه المجتمع المدني، بل أنها ستستفيد أيضاً من مزايا عديدة تنتج عن علاقة طيبة مع المنظمات غير الحكومية.

ومن هنا سنلاحظ أن قرب المنظمات غير الحكومية من المجتمع، وقدرتها على التدخل في شؤون الدول الأخرى دون أن تمس بسيادتها وفي النهاية خبرتها المؤكدة في ميادين محددة. كل ذلك يشكل أوراقاً أساسية في أيدي المنظمات غير الحكومية وفي نفس الوقت أدوات استراتيجية في يد الدول في علاقتها مع بعضها البعض.

في حين ظلت الدولة الأمة تتقمص شكل مهام الفاعل الأول الذي يحتل الصدارة على مستوى الحلبة الدولية، فإن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تلعب دوراً متزايد الأهمية. بل وأن هذه المنظمات صارت تتكفل ببعض الحالات بادية أدوار كانت فيما مضى من صلاحيات الدولة الأمة بما في ذلك مثلاً توفير التربية والتعليم والعناية الصحية والهياكل التنموية.

وبالرغم من أن جلّ الدول أصبحت على وجه العموم تميل إلى التنازل عن درجة نسبية من سيادتها حتى تصبح جزءاً من المنظمات الدولية الحكومية، فإن الدول التي تحركها في الأساس المصلحة الذاتية تنتزع أيضاً إلى مقاومة سلطة هذه المنظمات. والحال أن انعدام الرغبة في التنازل عن السلطة من شأنه أن يحدّ من فعاليات المنظمات الدولية الحكومية.

وخلاصة القول، إنه لا مناص من الانفتاح على العمل الجمعي الخارجي والاستفادة منه في تقوية حقوق الإنسان وترسيخ ثقافة دولة القانون، فالدول العظمى وأقل منها الدول المتطورة وحتى تلك التي بلغت مستوى لا بأس به في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان وترقيتها، هي دول يصعب التلاعب بها على المستوى الجيوسياسي لأن الثغرات الداخلية فيها منعدمة بفعل قوة تجدر المواطنة وعمقها والدرس يؤخذ من ذلك.

بل أنّ العمل الجمعي والمجتمع المدني الذي يقف وراءه يكيفان من قوة الدولة بشكل مفيد وملائم في تعاملها مع مواطنيها. الشيء الذي يزيد المجتمع بأكمله انسجاماً أكبر ولا يتعارض البتة مع أجهزة الدولة ومؤسساتها، والدليل على ذلك واضح للعيان؛ فقوة ونجاعة أجهزة الاستخبارات الأجنبية المتقدمة أمر ثابت رغم أنه متلازم ومتوافق مع مجتمع مدني مزدهر. فلم يعق الثاني الأول أبداً. وليس هناك تناقض البتة بين حالة حقوق الإنسان المزدهرة في دول معينة وبين قوة أجهزتها الدفاعية.

وفي الأخير، وكإجابة على أشكالية الدراسة المتعلقة في ما مدى فعالية هذه المنظمات غير الحكومية في تطوير مجال حقوق الانسان في العالم، فمن هنا يمكن القول أنه لا يمكن تجاهل نضالات هذه الأخيرة وخبرتها المعترف لها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والتربية والتكوين عليها بل ضرورة الاستفادة من ذلك وعدم تجاهلها، وتجاهل تأثيراتها الذي يكون أحيانا ثمنه باهظا، كما يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية الدولية الحقوقية هي مثلها مثل أية أداة من أدوات الجيوسياسية قد تستعمل في جانب إيجابي وكما قد تستعمل في جانب سلبي وهي في مهب التأثيرات والمد والجزر. ومن جهة أخرى، تحتاج هذه المسألة دراسات مدققة أخرى من أجل التكفل بتقييم أدق لتأثيرات للمتباعدة بين المنظمات الحقوقية والدول، ومعرفة مدى وقع نشاطات المنظمات غير الحكومية على مستوى التغيير بشكله المطلق، أي السلبي والإيجابي.

### الإحالات والمراجع:

1. Bernard Kouchner " le mouvement humanitaire", le débat 5/1991 (n° 67),P.28-36
2. Omar Derras, le phénomène associatif en Algérie : Etat des lieux, participation sociale et vitalité associative, Alger : Fondation Frederich Ebert, 2007.
3. وقد ذهب بعض المحللين إلى حد القول بنهاية التاريخ على غرار المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما الذي أقرح فكرة نهاية التاريخ أو وصل البشرية إلى آخر ما تبقى لها من نماذج اجتماعية وسياسية ألا وهو الليبرالية. راجع: Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, Free, Press 1992, P 28.
4. Geneviève Diville, *Développement de la structure internationale* Paris, 1952.
5. Jacque Ballalloud, *Droit de l'homme et organisation internationale*, 2ème ed. Paris Montchrestien, 2004.
6. Alain Pivetteau, *Pour une analyse économique des ONG*, : édition katthala Paris, 1998.
7. Chiang pei heng, *Non governmental organization, identity role and function*, New York praeger publishers, 1981.
8. خالد معمر جندي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
9. خطاب الأمين العام كوفي عنان، إيطاليا، 1997 مأخوذ من موقع: [www.UN.org/arabic/NGO/bwcgure.htm](http://www.UN.org/arabic/NGO/bwcgure.htm)
10. تقرير السلم الدولي لعام 2003 يعده معهد سيجوي.
11. Joseph S. Nye, *The rising power of NGO'S*, Longman, New York, 2001.
12. سعد الدين ابراهيم، دور المنظمات غير الحكومية الدولية في تطوير المجتمع الأهلي: مطابح الدستور عمان 2000.
13. Joel S. G. R. Bhoose, *NGOs and Rural Development: Theory and Concept*, publishing Company, New Delhi, 2003.
14. Article 1 de la Convention européenne sur la reconnaissance de la personnalité juridique des organisations internationales non gouvernementales, Strasbourg, 1986, .
15. United Nations, ECOSOC, *Working with Consultative Status*, New York, (2011).

16. Maria Clelia Ciciriello , *les Organisations non gouvernementales sujets de droit international : un problème ouvert.*
17. Edouard Goldsmith, Jerry Mender , *Le procès de la mondialisation* , ed. Fayard, Paris, 2001.
18. Jacques Defourny, Patrick Develtere, Bénédicte Fonteneau, *L'économie sociale au Nord et au Sud*, Louvain-la-Neuve, ed. De Boeck et Larcier , 1999.
19. Yves Jégourel , *La taxe Tobin.: Editions La Découverte Paris* ,2002.
20. *International Monetary Fund, Summary Proceedings of the Fifty-Fifth Annual Meeting of the Board of Governors, September 26-28 2000, International Monetary Fund. (2000).*
21. Gwyn Williams *Struggles for an Alternative Globalization: An Ethnography of Counterpower in Southern France.* Baltimore : Burlington , Ashgate Publishing, 2008.
22. Isabelle Delpla , *Une Chute de l'échelle de l'humanité : Les tropiques de l'humanitaire pour ses récipiendaires* , in, *Les Mots de la Guerre* , numéro spécial, *Mots, Les Langues du Politique*, n°73 (novembre) (2003).
23. Jacques Fontanel , *Globalisation économique et sécurité internationale* , *Office des Publications Universitaires, Alger* (2005).
24. Serge Latouche , *Entre mondialisation et décroissance. L'autre Afrique* , Ed. à plus d'un titre, Juillet 2008.
25. George C. Lodge, Craig Wilson, *A Corporate Solution to Global Poverty: How Multinationals Can Help the Poor and Invigorate Their Own Legitimac*, Princeton Univeersity Press, New Jersey.

